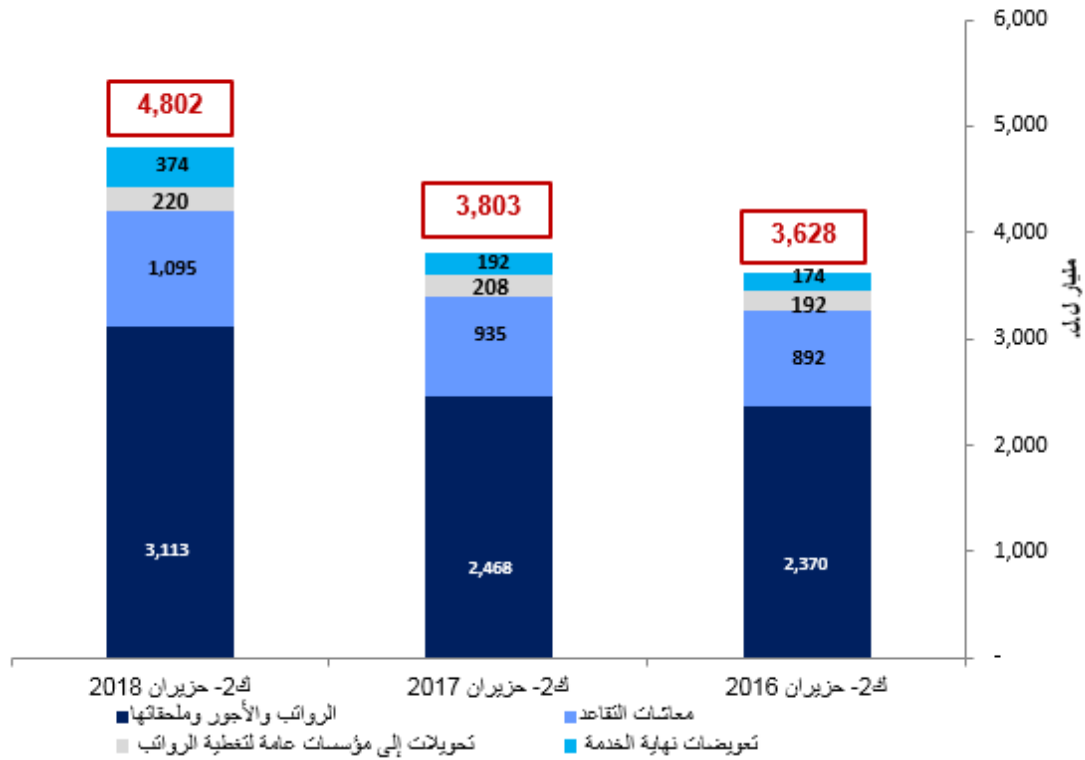


I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

ارتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ بقيمة 999 مليار ليرة سنوياً (26.3 في المائة) خلال النصف الأول من العام 2018 ليصل إلى 4,802 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 3,803 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2017². جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة تأثير سلسلة الرتب والرواتب الجديدة لموظفي القطاع العام (قانون رقم 46)³، والتي أدت إلى ارتفاع سنوي في الرواتب والأجور وملحقاتها بنسبة 26.2 في المائة، بالتزامن مع زيادة كبيرة بنسبة 94.9 في المائة⁴ في تعويضات نهاية الخدمة وارتفاع بنسبة 17.0 في المائة في معاشات التقاعد.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني- حزيران من الأعوام 2016، 2017 و 2018



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

² إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر حزيران 2018.

³ صادق مجلس النواب على القانون رقم 46 بتاريخ 18 تموز 2017 ووقعه رئيس الجمهورية بتاريخ 21 آب 2017.

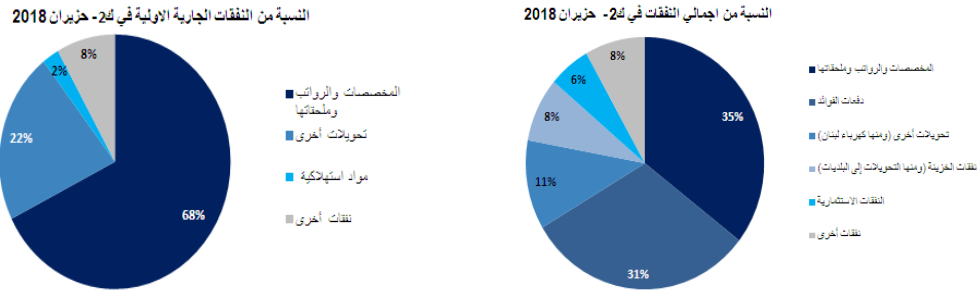
⁴ إن الارتفاع الكبير في تعويضات نهاية الخدمة يعود بشكل جزئي إلى البدء بتطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة، ما شجع الكثير من موظفي القطاع العام على اللجوء إلى التقاعد المبكر.

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية⁵، حيث سجلت نسبة 68.9 في المائة خلال كانون الثاني- حزيران 2016، لترتفع إلى نسبة 69.3 في المائة خلال كانون الثاني- حزيران 2017 قبل أن تعود وتتناقص إلى نسبة 67.6 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2018. من ناحية أخرى، وعند مقارنتها بإجمالي النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 33.1 في المائة خلال كانون الثاني- حزيران 2016، وارتفعت إلى 36.2 في المائة خلال كانون الثاني- حزيران 2017⁶ لتعود وتتراجع إلى 35.5 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2018. على الرغم من الإرتفاع السنوي الملحوظ بنسبة 26.3 في المائة في المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال فترة كانون الثاني- حزيران 2018 نتيجة تأثير سلسلة الرتب والرواتب، تراجعت حصتها من إجمالي النفقات نظراً إلى ارتفاع هذه الأخيرة بوتيرة أسرع سنوياً بنسبة 28.8 في المائة.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني- حزيران 2018:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية في كانون الثاني- حزيران 2018



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 646 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 3,113 مليار ليرة خلال كانون الثاني- حزيران 2018. بالإجمال، يعود السبب الرئيسي وراء هذه الزيادة إلى الإرتفاع بقيمة: (i) 317 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري، (ii) 176 مليار ليرة في التقديرات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري، (iii) 101 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي، و (iv) 87 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز المدني.

في التفاصيل، يعود الإرتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها العائدة للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى ارتفاع الرواتب الأساسية المدفوعة لكافة الأجهزة العسكرية وفق ما يلي: (i) زيادة بقيمة 211 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجيش، (ii) زيادة بقيمة 67 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن الداخلي، (iii) إرتفاع بقيمة 28 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن العام، إضافةً إلى (iv) زيادة بقيمة 11 مليار في الرواتب الأساسية لقوى أمن الدولة. وترافق ذلك مع إرتفاع في التقديرات الإجتماعية المدفوعة لكافة الأجهزة العسكرية التي شهدت توسعاً سنوياً ملحوظاً، أبرزها ارتفاع بقيمة 91 مليار ليرة في التقديرات الإجتماعية لصالح الجيش بقيمة 85 مليار ليرة في التقديرات الإجتماعية لصالح قوى الأمن الداخلي.

⁵ تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

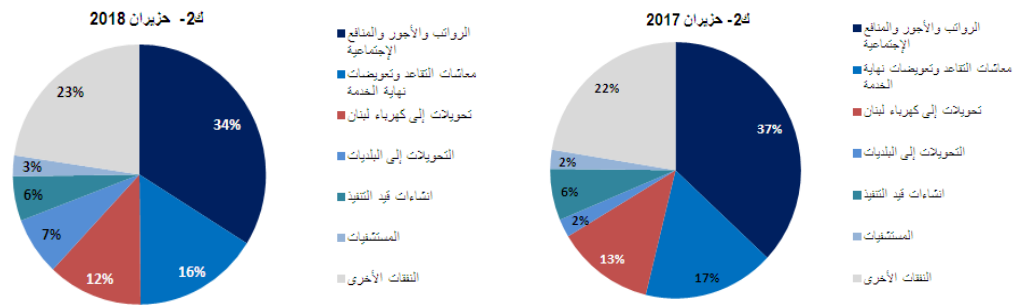
⁶ يعود السبب وراء الإرتفاع الاستثنائي في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي الإنفاق إلى الإنخفاض الملحوظ في قاعدة إجمالي النفقات خلال كانون الثاني- حزيران 2017، والتي تراجعت سنوياً بنسبة 4.2 في المائة، وذلك نتيجة إنخفاض نفقات الخزينة، بشكل أساسي المدفوعات لصالح البلديات جراء التفاوت في توقيت الدفعات.

من ناحية المكونات، شكّلت الرواتب الأساسية نسبة 72.8 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني- حزيران 2018، تلتها التقديمات الإجتماعية (17.3 في المائة)، والمنافع الوظيفية (3.6 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 6.2 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 36.9 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني- حزيران 2017، لتتخفّض إلى نسبة 33.9 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2018⁷.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

الرسم البياني 3: مكونات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني- حزيران 2017 وكانون الثاني- حزيران 2018



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأذوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني- حزيران 2017 وكانون الثاني- حزيران 2018

المجموع		نفقات أخرى /6		التقديمات الاجتماعية /5		المنافع الوظيفية /4		الرواتب والأجور الأساسية		(مليار ل.د.)
2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	
2,075	1,577	1	1	538	362	50	45	1,486	1,169	الجهاز العسكري
1,281	974	0	0	286	195	33	29	961	750	الجيش
615	464	0	0	215	131	13	13	386	320	قوى الأمن الداخلي
136	109	1	1	25	26	3	2	108	80	قوى الأمن العام
42	30	0	0	11	10	1	1	30	19	قوى أمن الدولة
560	464	10	16	0	0	30	29	520	419	الجهاز التربوي
328	243	33	30	2	2	33	38	260	173	الجهاز المدني /1
119	154	119	154							مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2
24	27									الجمارك /3
7	3									غير مصنّف
3,113	2,468	163	201	540	364	113	112	2,266	1,761	إجمالي الإنفاق

- (1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- (3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- (4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).

⁷ نظراً إلى الزيادة السريعة في قاعدة النفقات مع ارتفاع النفقات الأولية بنسبة 37.6 في المائة مقابل نمو بنسبة 26.2 في المائة في الرواتب والأجور وملحقاتها مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2017.

(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطباية وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.ii الرواتب والأجور الأساسية

سجّلت الرواتب الأساسية لموظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، ارتفاعاً بلغ 506 مليار ليرة (28.7 في المائة) لتصل إلى 2,266 مليار ليرة خلال كانون الثاني- حزيران 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة الرواتب الأساسية في جميع الأسلاك نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة.

a.A.ii رواتب وأجور الجهاز العسكري

تأتي الزيادة البالغة 27.1 في المائة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري خلال النصف الأول من العام 2018 بشكل رئيسي نتيجة سلسلة الرتب والرواتب الجديدة التي بدأ تطبيقها اعتباراً من آب 2017. إرتفعت رواتب الموظفين الدائمين⁸ في كل من الجيش بقيمة 203 مليار ليرة، قوى الأمن الداخلي بقيمة 69 مليار ليرة، قوى الأمن العام بقيمة 23 مليار ليرة وقوى أمن الدولة بقيمة 11 مليار ليرة. علاوةً على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المدفوعات العائدة لبدلات الألبسة قد إرتفعت بقيمة 5 مليار ليرة خلال كانون الثاني- حزيران 2018 مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

b.A.ii رواتب وأجور الجهاز التربوي

إرتفعت مدفوعات الرواتب الأساسية لصالح الجهاز التربوي بقيمة 101 مليار ليرة (24.2 في المائة) سنوياً لتصل إلى 520 مليار ليرة خلال كانون الثاني- حزيران 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة خلال العام 2017، والتي ساهمت في زيادة مدفوعات الرواتب للموظفين الدائمين في كل من التعليم الإبتدائي بقيمة 67 مليار ليرة، التعليم الثانوي بقيمة 30 مليار ليرة، وكذلك رواتب الموظفين الدائمين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 11 مليار ليرة. في المقابل، إنخفضت رواتب المتعاقدين في التعليم الثانوي بقيمة 8 مليار ليرة إضافة إلى انخفاض في رواتب المتمرنين في التعليم الإبتدائي بقيمة 4 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

c.A.ii رواتب وأجور الجهاز المدني

إرتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بقيمة 87 مليار ليرة (50.5 في المائة) سنوياً لتصل إلى مبلغ 260 مليار ليرة خلال كانون الثاني- حزيران 2018. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس، مع نسبة 17 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (15 في المائة من المجموع)، ومن ثم وزارة المالية (12 في المائة من المجموع). (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2).

في التفاصيل، شهدت الرواتب الأساسية لموظفي وزارة الصحة العامة الإرتفاع الإسمي الأبرز سنوياً والذي بلغ 13.8 مليار ليرة⁹ خلال النصف الأول من العام 2018، تلتها وزارة المالية مع زيادة بقيمة 13.7 مليار ليرة.

⁸ تتضمن مدفوعات الرواتب والأجور في العام 2017 سلفة غلام المعيشة، التي كان يتم دفعها في وقت سابق لتاريخ تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة ابتداءً من آب 2017.

⁹ تعود هذه الزيادة الملحوظة إلى ارتفاع المدفوعات لصالح المتعاقدين بقيمة 13 مليار ليرة خلال كانون الثاني- حزيران 2018 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017. ويرجع السبب إلى حد كبير إلى مدفوعات المتأخرات، وبشكل أساسي مدفوعات المتأخرات للمتقاعدين العائدة للأعوام 1996-1997-1998-1999، ومن 1999/01/01 إلى 2000/02/15 بقيمة 9 مليار ليرة مقارنة مع مبلغ 2 مليار ليرة المدفوع خلال الفترة المقابلة من عام 2017، بالإضافة إلى مدفوعات المتأخرات العائدة للفترة ما بين 2017/08/21 و2017/12/31 بقيمة 2 مليار ليرة، بناءً على القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني- حزيران من العامين 2017 و 2018

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2018	ك-2 حزيران 2018	ك-2 حزيران 2017	(مليون ليرة)
16%	43,166	32,946	وزارة الخارجية والمغتربين
15%	38,255	31,780	وزارة العدل
11%	30,125	16,464	وزارة المالية
10%	24,959	11,119	وزارة الصحة العامة
9%	24,136	15,037	رئاسة مجلس الوزراء
9%	22,597	16,482	مجلس النواب
5%	14,262	9,396	وزارة الأشغال العامة والنقل
5%	12,850	7,601	وزارة الزراعة
3%	8,342	5,100	وزارة الداخلية والبلديات
3%	7,619	5,487	وزارة الدفاع الوطني
13%	33,781	21,354	أخرى
100%	260,091	172,766	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B. II. التقديمات الاجتماعية

ارتفع إجمالي التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 175 مليار ليرة (48.2 في المائة) ليصل إلى 540 مليار ليرة خلال كانون الثاني - حزيران 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة بقيمة 91 مليار ليرة في التقديمات المدفوعة لصالح الجيش لتصل إلى 286 مليار ليرة خلال كانون الثاني - حزيران 2018، يليها إرتفاع بقيمة 85 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي لتصل إلى 215 مليار ليرة مع نهاية النصف الأول من العام 2018. هذا في حين شهدت التقديمات الاجتماعية المدفوعة لصالح الأمن العام تراجعاً طفيفاً بقيمة 1 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

بالتفصيل، إرتفعت التقديمات لصالح الجيش بقيمة 91 مليار ليرة (46.8 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، نتيجة الزيادة بقيمة 68 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء بقيمة 10 مليار ليرة في تعويضات المرض والأمومة، بالإضافة إلى 6 مليار ليرة في منح التعليم خلال كانون الثاني - حزيران 2018.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت التقديمات الاجتماعية لصالح قوى الأمن الداخلي خلال النصف الأول من العام 2018 نتيجة الزيادة الكبيرة في نفقات الإستشفاء بقيمة 55 مليار ليرة، وزيادة بقيمة 23 مليار ليرة في منح التعليم.

C. II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

تراجعت قيمة إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة لحدود 119 مليار ليرة خلال كانون الثاني - حزيران 2018 مقارنةً مع مبلغ 154 مليار ليرة خلال كانون الثاني - حزيران 2017.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

وزارة المالية

دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات

تلفون: 961 1 956000 مقسّم: 1731-1729

الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb